

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في  
الصحافة الوطنية

26/06/2015

## La question migratoire et la justice transitionnelle au centre d'une série d'entretiens de M. El Yazami à Brasilia

Les moyens de promouvoir la coopération Sud-Sud en matière de migration et de justice transitionnelle ont été au centre d'une série d'entretiens, jeudi à Brasilia, du Président du **Conseil national des droits de l'homme (CNDH)**, Driss El Yazami, avec plusieurs responsables brésiliens.

Lors d'une rencontre avec des responsables du département des étrangers du ministère de la justice, M. El Yazami a présenté les grandes lignes de la politique migratoire du Royaume, de même qu'il a eu un aperçu sur la situation migratoire au Brésil, qui, tout comme le Maroc, est un pays d'immigration avec plus de trois millions de Brésiliens à l'étranger.

L'entretien a également permis d'évoquer les derniers développements législatifs autour de la question migratoire au Brésil, à la lumière de l'introduction d'une nouvelle loi sur le sujet auprès du Parlement brésilien en vue de son adoption, a-t-il déclaré à la MAP, à l'issue de cette rencontre .

S'agissant des pistes de coopération entre les deux pays, M. El Yazami a relevé que les deux parties comptent "développer un programme d'échange avec l'Observatoire national de l'immigration brésilien", dans l'optique de renforcer les échanges entre les chercheurs Marocains et Brésiliens.

"Il existe déjà plusieurs partenariats sur la question entre les chercheurs marocains et ceux du nord et je pense qu'il y a également nécessité de développer des partenariats similaires entre les chercheurs du sud et le Maroc", a-t-il dit, en estimant que le Maroc, le Brésil et l'Argentine sont parmi "les rares pays qui essaient de développer une politique migratoire conforme aux droits de l'Homme en termes d'accueil et d'intégration".

Les flux migratoires sont passés au sud, d'où la nécessité, selon lui, pour les pays de cette région de développer des échanges et d'apprendre l'un de l'autre.

M. El Yazami s'est également entretenu avec M. Cristoval Buarque, sénateur et ancien ministre de l'éducation sous le président Lula, des moyens de développer un réseau international de parlementaires pour les droits des migrants.

Cette question sera d'ailleurs évoquée en détail lors de la prochaine visite du sénateur Brésilien en juillet, a fait savoir M. El Yazami.

Le président du CNDH a également rencontré l'ancien secrétaire exécutif du comité national pour la vérité, le diplomate André Seboia. Lors de cette rencontre, les deux parties ont examiné la possibilité d'organiser une rencontre en septembre ou en octobre au Maroc, laquelle sera consacrée à la présentation du rapport de la commission nationale de vérité brésilienne, qui vient d'achever son document.

Cette initiative s'inscrit dans la droite file de la volonté du Maroc de multiplier les échanges avec les expériences latino-américaines dans le domaine de la justice transitionnelle, a relevé M. El Yazami, qui a entamé, mercredi, une visite de plusieurs jours au géant sud-américain, consacrée à l'évaluation du bilan de la deuxième édition du Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH), tenu en novembre dernier à Marrakech.

<http://www.ccme.org.ma/fr/medias-et-migration/44297>



## تقييم دورة مراكش للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان



ادريس اليزمي

الجنوب مستهلكة»، ومن هنا يضيف اليزمي تبرز الحاجة إلى شراكة جديدة بين بلدان الجنوب ترتكز على عمل مشترك. وبخصوص التحضير للدورة المقبلة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، اقترح رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان عقد منتدى موضوعاتي مصغر حول الهجرة في عام 2015 لتعميق التفكير في هذه المسألة التي تعد من مواضيع الساعة بالنسبة لبلدان الجنوب.

حولها أشغال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان. وأشار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا السياق إلى أنه سيتم في غشت المقبل بالمغرب عقد اجتماع سيخصص لإحداث كتابة تنفيذية دائمة للمنتدى. ودعا اليزمي إلى «دور جديد» لبلدان الجنوب في مجال حقوق الإنسان، مشيراً إلى أن «بلدان الشمال ظلت إلى الآن هي المنتجة لحقوق الإنسان، فيما ظلت بلدان

بدأ رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، يوم الأربعاء، زيارة للبرازيل تستغرق عدة أيام وستخصص بالأساس لتقييم حصيلة الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان التي انعقدت بمراكش في نونبر 2014، وكذا للتحضير للدورة المقبلة. وقد كانت لليزمي، بعد ظهر أمس، العديد من اللقاءات مع أعضاء لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب البرازيلي، تناولت أهم المواضيع التي تمحورت

الأخبار



# المنتدى العالمي المنعقد بمراكش مكن من إبراز انتصاح المملكة وحيوية المجتمع المدني

756014

## حمودة صبحي المنسق الوطني للمنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان مجلس النواب المرابلي تناولت أهم المواضيع التي تمحورت حولها أشغال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان.

وفي تدخله بالمناسبة، أكد الزيمبي، الذي كان مرافقا لمسفير المغرب لدى البرازيل، العربي موخاريق، والمنسق الوطني للدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، حمودة صبحي، على ضرورة استمرارية هذه الممارسة التي تشكل عمدة أساسية للتعاون جنوب-جنوب في مجال حقوق الإنسان. وأشار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا السياق إلى أنه سيتم في غشت المقبل بالمغرب عقد اجتماع سيخصص لإحداث كتابة تنفيذية دائمة للمنتدى.

ودعا الزيمبي إلى 'دور جديد' لبلدان الجنوب في مجال حقوق الإنسان، مشيراً إلى أن 'بلدان الشمال ظلت إلى الآن هي المنتجة لحقوق الإنسان فيما ظلت بلدان الجنوب مسهولة، ومن هنا يضيف السيد الزيمبي تيزيز الحاجة إلى شراكة جديدة بين بلدان الجنوب تركز على عمل مشترك.

ويخصوص المحضيم للدورة المقبلة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، اقترح رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان عقد منتدى موضوعاتي مصغر حول الهجرة في عام 2015 لتساع في هذا المسألة التي تعد من مواضيع لتساع بالنسبة لبلدان الجنوب. ومن جهة أخرى، تناولت لقاءات الزيمبي تجرية البلدان في مجال العدالة الانتقالية ولجن الحقيقة والعدالة التي اختارت السير على نفس النهج. ويخصص برنامج زيارة رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان للبرازيل أيضا عقد لقاءات مع أعضاء سابقين في اللجنة الوطنية للحقيقة ومسؤولين بقم الأناجب بوزارة العدل.



لحقوق الإنسان كانت قد أعلنت في ختام الدورة الأولى للمنتدى، التي انعقدت بالبرازيل في جينير 2013 عن اختيار المغرب لاستضافة الدورة الثانية تقديرا لإصلاحات والإنجازات التي تحققت بالمملكة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وكان رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس الزيمبي، قد بدأ أول أمس الأربعاء، زيارة لبرازيل تستغرق عدة أيام وستخصص بالأساس لتقييم حصيلة الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان التي انعقدت بمراكش في نونبر 2014 وكذا التحضير للدورة المقبلة. وكانت للزيمبي، العديد من اللقاءات مع أعضاء لجنة

مع المنظمات الدولية، وأتاح مختلف منظمات بلدان الجنوب منبرا لطرح ومناقشة رؤيتها حول الحقوق التوعوية. وتصدر الإشارة إلى الهدف الرئيسي للمنتدى يكمن في خلق فضاء لخوار عام حول حقوق الإنسان على المستوى الدولي، نتم من خلاله مناقشة التقدم الحاصل في مجال حقوق الإنسان والتحديات الرئيسية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحترام الاختلافات، والمشاركة الاجتماعية، والحد من عدم المساواة، وإعداد الردود المناسبة على الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان الأساسية. والسيد المنسق الوطني للمنتدى العالمي

تجد فيه التقاليد الوطنية والثقافية مكانها الطبيعي، حول قاعدة قيم غير قابلة للتغيير، دون تعارض أو تناقض معها. كما أعرب عضو اللجنة العلمية للدورة الثانية للمنتدى عن ارتياحه لنسبة المشاركة التي قالت كل الوفودات (8900 مشاركا) والأهمية المواضيع التي تم الطرح إليها في إطار الأنشطة المختلفة لهذا الاجتماع، والتي مكنت من إبراز تقدم في مجال إرساء مجلس للنوع والمساواة بين الجنسين والتربية على حقوق الإنسان. كما أشار إلى أن المنتدى كان له أثر على المجتمع المدني المغربي من خلال تمكينه من عقد اتصالات

أكد حمودة صبحي، المنسق الوطني للمنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان، أن هذه التظاهرة التي عقدت في نونبر الماضي بمراكش، مكنت من إبراز انتصاح المملكة على قضية حقوق الإنسان.

وقال صبحي، في حديثه لوكالة المغرب العربي للأنباء، على هامش زيارة يقوم بها وفد من المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى البرازيل من أجل التشاور حول الدورة المقبلة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، إن منتدى مراكش أتاح تسليط الضوء على انتصاح المملكة وحيوية المجتمع المدني والهيئات الوطنية والحكومة في ما يتعلق بقضية حقوق الإنسان مما مكن من إطلاق تعبئة متعددة الأطراف ومبادرات مشتركة في هذا المجال.

وأوضح أن الزيارة، التي يقوم بها وفد المجلس الوطني لحقوق الإنسان برئاسة رئيس المجلس إدريس الزيمبي إلى البرازيل، تهدف إلى تقديم حصيلة منتدى مراكش وبحث آلية لاستمرارية هذا المنتدى (الكتابة التنفيذية).

وأعرب عن ارتياحه للحمصيلة الإيجابية لمنتدى مراكش المنعقد ما بين 27 و30 نونبر 2014، مشيدا على الإنجازات الهامة المتضمنة في الرسالة المكية إلى المشاركين في المنتدى والتي أعلن فيها صاحب الجلالة الملك محمد السادس عن تقديم المملكة لادوات التصديق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وذلك بهدف إحداث آلية وطنية للوقاية. وأبرز في هذا السياق أن جلالة الملك أكد أنه لا ينبغي الشك في كونه حقوق الإنسان، فالكونية لا تعني أبدا التعبير عن فكر أو نمط واحد، بل يجب أن تشكل، في جوهرها، نائجا لدينامية أخراط تدريجي، عبر مراحل تصل بها إلى درجة التملك الفردي والجماعي،

## المجتمع الحقوقي بوزان يحتج

الوقفة أتت تخليدا للذكرى 36 لتأسيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، واحتجاجا على السلطات مباشرة بعد عودة الكثير منهم من بيوت الله بعد أداء صلاة التراويح مساء يوم الأربعاء 25 يونيو، احتشد أمام مقر عمالة وزان العشرات من مناضلي الصف الديمقراطي والحقوقي وذلك تفاعلا مع النداء الذي أطلقه الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بوزان.

الوقفة الاحتجاجية الحضارية شكلا ومضمونا، جاء تنظيمها تخليدا للذكرى 36 لتأسيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وكذلك احتجاجا على سلطات وزان التي ضايقته منذ أزيد من شهور الحضور القانوني للفرع المحلي للجمعية حين رفضت تسلم ملف تحديد مكتبه، أما التواجد النضالي للمكونات الحقوية بالإقليم فلم ولن توقفها مثل هذه الرسائل المملوغة، والتصرفات اللامسؤولة التي تزج بسمعة الوطن في المحافل الدولية، وتعرقل سرعة قطار المشروع الديمقراطي الحدائي الذي جسده روحه دستور يوليو 2011.

الخرق السافر للدستور في قضية فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بوزان نعثر عليه في الفصل 12 الذي جاء فيه (... لا يمكن حل هذه الجمعيات والمنظمات أو توقيفها من لدن السلطات العمومية، إلا بمقتضى مقرر قضائي)، والفصل 29 الذي أجاب بشكل صريح على أن (حريات الاجتماع والتجمع والتظاهر السلمي، وتأسيس الجمعيات، والانتماء النقابي والسياسي مضمونة ويحدد القانون شروط ممارسة هذه الحريات).

الخطوة النضالية الجديدة التي أقدم عليها فرع الجمعية بوزان، جاءت بعد مبادرات سابقة، من بينها يقول مصدر موثوق للجريدة، مخاطبة **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، عبر آليته الجهوية بالشمال بشكوى في الموضوع، باعتباره مؤسسة دستورية تعنى بحماية الحقوق والحريات كما هو منصوص عليه في الفصل 161 من الدستور. وأضاف نفس المصدر بأن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالشمال راسلت منذ مدة عامل إقليم وزان في الموضوع.

يذكر بأن هذه الوقفة الاحتجاجية تابعها عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، وشارك فيها الكاتب الإقليمي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وكاتب فرع الاشتراكي الموحد، ورئيس الفرع الإقليمي للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، ومناضلات ومناضلون من الصف النقابي والمدني الديمقراطي.

أنفاس بريس : محمد حمضي



## Droits de l'Homme: le Département d'Etat souligne les efforts du CNDH en matière de réparation communautaire

Synthèse vocale

Droits de l'Homme: le Département d'Etat souligne les efforts du CNDH en matière de réparation communautaire

Le Département d'Etat US a souligné, jeudi dans son rapport sur les droits de l'Homme dans le monde au titre de l'année 2014, les efforts du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** en matière de réparation communautaire, précisant que le CNDH a soutenu, durant cette période, pas moins de 117 projets liés notamment à l'autonomisation des femmes, à la génération des revenus et à la préservation de l'environnement.

Le document rendu public à Washington relève, dans ce contexte, que le CNDH continue d'être "le vecteur à travers lequel les citoyens expriment leurs doléances", en rappelant les propos du rapporteur spécial du Conseil des droits de l'Homme de l'Onu, Juan Mendez, qui avait salué "le développement et l'émergence d'une culture des droits de l'Homme au Maroc".

Le rapport est revenu aussi sur les efforts déployés par la Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des détenus qui a mis en place des programmes de formation en matière professionnelle d'éducation au profit des jeunes détenus dont la durée d'incarcération s'approche de son terme, ajoutant que l'action de la Fondation a touché pas moins de 17.991 détenus et que cette dernière a aussi mis en place des programmes de réinsertion et de soutien post-incarcération.

Dans un autre registre, le rapport met en avant les efforts déployés par le gouvernement dans le but d'améliorer le statut de la femme dans le milieu du travail notamment à travers la nouvelle Constitution qui prévoit la création d'une autorité pour la parité genre et la lutte contre toute forme de discrimination, une instance, poursuit-on, développée conjointement par le parlement et le CNDH.

Le document rappelle, à ce propos, que l'article 19 de la Constitution prévoit aussi un statut égal des femmes dans les domaines civique, politique, économique, des relations sociales, culturelles et en matière environnementale, le Maroc faisant partie du Partenariat pour des Avenirs égaux (Equal Futures Partnership), une initiative multilatérale qui encourage l'autonomisation des femmes économiquement et politiquement.

Par ailleurs, le rapport du Département d'Etat sur les droits de l'homme dans le monde au titre de l'année 2014 souligne que les Marocains de confession juive vivent dans la paix et la sécurité.

<http://www.maroc.ma/fr/actualites/droits-de-lhomme-le-departement-detat-souligne-les-efforts-du-cndh-en-matiere-de>

## "الإنصاف" هيئة طوت "سنوات الرصاص" بالمغرب

هيئة غير قضائية أنشئت لتصفية ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي عرفها المغرب من 1956 إلى 1999، بالكشف عن حقيقة حالات الإخفاء القسري والاعتقال السياسي وتعويض الضحايا، وإصدار توصيات لتفادي تكرار الانتهاكات.

سياق النشأة

أنشئت هيئة الإنصاف والمصالحة في إطار مسلسل بدأ بداية التسعينيات في السنوات الأخيرة من عهد الملك الحسن الثاني، وتكرس في بداية حكم الملك محمد السادس، في سياق البحث عن تحقيق انفراج سياسي وتحسين صورة المغرب في الخارج، بعد سنوات الاحتقان التي عرفتها عقود ما بعد الاستقلال من صراع مع المعارضة وخروقات ممنهجة ضد الناشطين السياسيين والحقوقيين.

بعد الإفراج عن المعتقلين السياسيين وإغلاق عدد من مراكز الاعتقال السرية في بداية التسعينيات، جاء إنشاء هيئة التحكيم المستقلة التي تأسست في 16 أغسطس/آب 1999 باقتراح من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وأتمت نشاطها في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2003، بعد أن اتخذت قرارات لتعويض عدد من الضحايا وعائلاتهم.

واستكمالاً لعمل اللجنة، أنشئت هيئة الأنصاف والمصالحة في أفق مقارنة أكثر شمولية وعمقا لسنوات الرصاص التي ذهب ضحيتها العديد من الناشطين السياسيين والعسكريين. وهي مقارنة قدمت نموذجاً للعدالة الانتقالية التي ترفع شعار الحقيقة والإنصاف والمصالحة، في إطار تسوية غير قضائية، تقوم على إرساء الحقيقة وجبر الضرر الفردي والجماعي.

التأسيس

نُصِّب أعضاء هيئة الإنصاف والمصالحة -التي يوجد مقرها في الرباط- يوم 7 يناير/كانون الثاني 2004 من طرف الملك محمد السادس بمدينة أكادير، في سياق مسلسل للانفتاح الحقوقي يتبنى مطالب الكشف عن حقيقة الانتهاكات الجسيمة عبر تسليط الضوء على مصير ضحايا الإخفاء القسري وتعويض الضحايا أو ذويهم وتحقيق الإنصاف والمصالحة.

طبيعة الهيئة وتركيبتها

تعتبر هيئة الإنصاف والمصالحة لجنة وطنية للحقيقة والإنصاف والمصالحة، ذات اختصاصات غير قضائية في مجال تسوية ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. يغطي نطاق اختصاصها فترة زمنية طويلة من 1956 -تاريخ استقلال المغرب- إلى 1999.

تتكون من رئيس و16 عضواً، نصفهم من أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والنصف الآخر يمثلون تجارب وتخصصات متنوعة يجمعها الاهتمام بحماية حقوق الإنسان. ترأسها الحقوقي الراحل إدريس بنزكري، وجاء بعده الناشط الحقوقي أحمد حرزني.

انظم أعضاء الهيئة، ضمن ثلاثة فرق عمل، الأول مكلف بالتحريات والثاني مكلف بجبر الأضرار، وفريق ثالث مكلف بالأبحاث والدراسات.

مهام الهيئة

أنيطت بالهيئة مهمة إجراء تحريات حول الانتهاكات، وجلسات الاستماع إلى شهادات فاعلين عديدين من ضحايا وأهاليهم وموظفين ومسؤولين في أجهزة الدولة، كما اطلعت على الأرشيفات الرسمية، وغير ذلك من المعطيات التي مكنت من الكشف عن حقيقة ما وقع من خروقات لحقوق الإنسان.

وعهد إلى الهيئة مواصلة البحث بشأن حالات الإخفاء القسري التي لم يعرف مصيرها بعد، وبذل كل الجهود للتحري بشأن الوقائع التي لم يتم استجلاؤها والكشف عن مصير المختفين، مع إيجاد الحلول الملائمة بالنسبة لمن ثبتت وفاتهم.

وذلك إلى جانب الوقوف على مسؤوليات أجهزة الدولة أو أي طرف آخر في الانتهاكات والوقائع موضوع التحريات، وجبر الأضرار من خلال التعويض المادي للضحايا، وذوي الحقوق وإعادة التأهيل والإدماج واقتراح مشاريع تنمية للمناطق التي تعرضت للتهمة على خلفيات سياسية.

## إنجازات الهيئة

انتهى انتداب الهيئة في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2005، وقدمت تقريرها في ديسمبر/كانون الأول من العام نفسه إلى الملك المغربي الذي كلف **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بمتابعة تنفيذ توصيات الهيئة.

وبحسب التقرير الختامي، فقد قامت الهيئة ببحث ودراسة أزيد من عشرين ألف ملف لضحايا الإخفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب والمعاملة السيئة، ومكنت تحريات الهيئة من إجلاء حقيقة مصير 742 حالة مختلفة.

وهكذا تمكنت الهيئة من اكتشاف أو تحديد هويات 89 شخصا توفوا رهن الاحتجاز، واكتشاف وتحديد هويات 11 شخصا توفوا على إثر مواجهات مسلحة والوقوف على أماكن دفنهم، والانتهاء إلى أن 325 من الأشخاص المدرجة أسماء بعضهم في عداد مجهولي المصير، قد توفوا على إثر الأحداث الاجتماعية الواقعة في سنوات 1965 (50 وفاة) و1981 (114 وفاة) و1984 (49 وفاة).

كما انتهت الهيئة إلى تحديد وفاة 173 شخصا رهن الاعتقال التعسفي أو الإخفاء القسري في الفترة الممتدة من 1956 إلى 1999 في مراكز اعتقال مثل: دار بريشة، ودار المقرري ودراب مولاي الشريف وتافنديلت والكوربيس.. غير أنها لم تتمكن من تحديد أماكن الدفن.

وفي سياق النزاع بالصحراء الغربية، أفضت تحريات الهيئة إلى استجلاء مصير 211 حالة لأشخاص كانوا محسوبين في عداد المختفين كالتالي: وفاة 144 خلال الاشتباكات المسلحة، تم تحديد هويات وأماكن وفاة ودفن أربعين منهم، بينما تم تحديد هويات وأماكن وفات 88 منهم دون التمكن من تحديد القبور.

ولم تتمكن الهيئة من تحديد هويات 12 شخصا من بين المتوفين، في حين تأكدت الهيئة من أن أربعة أشخاص اعتقلوا ونقلوا إلى مستشفيات على إثر إصابتهم بجروح خلال الاشتباكات، وتوفوا فيها ودفنوا في مقابر عادية. وخلصت إلى أن 67 شخصا كانوا محسوبين في عداد المختفين ثبت للهيئة أنهم سلموا للجنة الدولية للصليب الأحمر في 31 أكتوبر/تشرين الأول 1996.

وأقرت الهيئة في التقرير الختامي أنها "واجهت أثناء الكشف عن الحقيقة معوقات، من بينها محدودية بعض الشهادات الشفوية وهشاشتها، وتم التغلب على ذلك باللجوء إلى مصادر مكتوبة، وكذا الحالة المزرية التي يوجد عليها الأرشيف الوطني، والتعاون غير المتكافئ لبعض الأجهزة (الأمنية) حيث قدم البعض منها أجوبة ناقصة عن ملفات عرضت عليها، كما رفض بعض المسؤولين السابقين الحاليين على التقاعد المساهمة في مجهود البحث عن الحقيقة".

ورغم النتائج التي تم التنبؤ بها من قبل أطراف وطنية ودولية، من حيث التعويض المادي للضحايا وعائلاتهم، وكشف المقابر السرية التي دفنت فيها الجثامين، وتحويل مراكز الاعتقال إلى أماكن للذاكرة، وإطلاق برامج تربية وتشريعية للمصالحة مع الماضي؛ فإن التجربة قوبلت بتحفظات عدد من الفاعلين، سواء من الضحايا أو من الهيئات الحقوقية.

فقد تمسك فاعلون حقوقيون في المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وبعض المنظمات الراديكالية اليسارية؛ بضرورة إصدار اعتذار رسمي صريح من قبل الدولة، ورفضوا فكرة طي صفحة الماضي عبر التسوية غير القضائية، واعتبروها نوعا من الإفلات من العقاب.

وانتقد هؤلاء عجز الهيئة عن كشف مصير شخصيات بارزة تنصدر قائمة المختفين، وهم المهدي بن بركة وحسين المانوزي وعبد الحق الرويسي. وشمل الانتقاد اقتصر عمل الهيئة على عملية تعويض الضحايا وإجراءات موازية دون تحريك الدعاوى القضائية ضد الجلادين ومرتكبي الانتهاكات، وعدم تفعيل الهيئات المختصة في الدولة للتوصيات التي احتتمت بها الهيئة ولايتها.



## كل التضامن مع الرفيق المعطي المكان وضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المعتصمين ومع جميع المعتقلين السياسيين

بخوض الرفيق المعطي المكان، المعتقل السياسي السابق، وعضو مؤسس لفرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بوادي زم وعدد من مكاتبها المحلية السابقة، اعتصاما مفتوحا أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط ضمن مجموعة من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الذين لم يتم إنصافهم.

بمناسبة الذكرى 36 لتأسيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ومرور حوالي 20 سنة على تأسيس فرعها المحلي بوادي زم أعبر عن تضامني اللامشروط مع الرفيق المعطي المكان ورفاقه المعتصمين ومع جميع المعتقلين السياسيين الحاليين بالمغرب.

رجال الحسيني،



## الخارجية الأمريكية تبرز جهود المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال جبر الضرر الجماعي

أبرزت الخارجية الأمريكية، أمس الخميس في تقريرها حول حقوق الإنسان بالعالم برسم سنة 2014، جهود المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال جبر الضرر الجماعي، موضحة أن المجلس دعم خلال هذه الفترة ما لا يقل عن 117 مشروعاً يتعلق بتمكين النساء وتعزيز الدخل والحفاظ على البيئة.

بمذا الصدد، أوضحت الوثيقة، التي نشرت بواشنطن، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يواصل دوره كـ "قناة يعبر من خلالها المواطنون عن مظالمهم"، مذكرة في هذا السياق بتصريحات المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، خوان مينديز، التي أشاد فيها بـ "تطور وظهور ثقافة حقوق الإنسان بالمغرب".

كما استعرض التقرير الجهود المبذولة من قبل مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء التي وضعت برامج تكوينية في مجموعة من المهن لفائدة المعتقلين الشباب الذين شارفت مدد محكوميتهم على الانتهاء، مضيفاً أن عمل المؤسسة شمل أزيد من 17 ألف و 991 سجيناً، فضلاً عن وضع برامج إدماج ودعم خلال فترة ما بعد السجن.

على صعيد آخر، سلط التقرير الضوء على الجهود المبذولة من طرف الحكومة في مجال تحسين وضعية المرأة في مكان العمل، خاصة في إطار الدستور الجديد الذي ينص على إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، وهي الهيئة التي يجري وضعها بالتعاون بين البرلمان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

في هذا السياق، ذكرت الوثيقة بالفصل 19 من الدستور الذي ينص على المساواة في المجالات المدنية والسياسية والاقتصادية والعلاقات الاجتماعية والثقافية وفي مجال البيئة، إذ يعتبر المغرب طرفاً في الشراكة من أجل مستقبل متساو (إكوال فيوتورز بارتشرشيب)، وهي مبادرة متعددة الأطراف تحث على ضمان استقلالية النساء اقتصادياً وسياسياً.

كما أشار تقرير الخارجية الأمريكية بخصوص حقوق الإنسان بالعالم برسم سنة 2014 إلى أن المغاربة المعتنقين للديانة اليهودية يعيشون بأمن وسلام.



## جمعيون يناقشون بوجدة "دعم المشاركة الديمقراطية بالمغرب"

نظم الفضاء الجمعوي والحركة من أجل السلام ونزع السلاح والحرية (MPDL) وانترمون أوكسفام"، وبالتعاون مع جمعية وجدة "عين غزال 2000" وجمعية التعاون للتنمية والثقافة، الاحد 14 يونيو 2015، ندوة انطلاق برنامج "دعم المشاركة الديمقراطية بالمغرب" بقاعة الندوات بمقر مجلس الجهة الشرقية، حضرها عدد من ممثلي جمعيات المجتمع المدني .

المشروع المنجز من طرف الحركة من أجل السلام ونزع السلاح والحرية "وانترمون أوكسفام"، وبالتعاون مع الفضاء الجمعوي يهدف إلى دعم الحكامة الجيدة من خلال تقوية قدرات الفاعلين المحليين ووضع آليات المشاركة المواطنة التي تضمن المساواة بين الرجال والنساء، كما يستهدف ثلاث أقاليم مكونة من 31 جماعة حضرية وقروية بكل من العرائش و الحسيمة ووجدة .

المدخلات التي قدمها ممثلو الجمعيات المنظمة تمحورت حول تشجيع المشاركة من خلال التشاور وإدماج مختلف الفاعلين في تدبير القضايا العمومية المحلية عبر تنظيم تكوينات ودورات لتقوية الفاعلين المحليين في مجال الديمقراطية التشاركية، إضافة إلى تقوية أسس التشاور بين الجماعات المحلية والمجتمع المدني، وتقوية التنظيم المجتمعي للنهوض بالمساواة والمشاركة، والنهوض بالمساواة بين الرجال والنساء في الفضاءات العمومية والخاصة على المستوى المحلي والوطني، وتقوية القدرات ودعم المشاركة العمومية للمرأة، والدعم والمواكبة لإنشاء لجان المناصفة وتكافؤ الفرص في الجماعات، وتحسين ظروف مشاركة الشباب في تدبير القضايا المحلية

وسائل أخرى تم رصدتها لبلوغ الأهداف تتضمن تقوية القدرات، والتحسيس ومواكبة جمعيات الشباب وتقوية آليات الحوار والتواصل والمشاركة مع المؤسسات العمومية، وخلق فضاءات للحوار بين جمعيات الشباب والبرلمانيين وتنظيم لقاءات مع المنتخبين المحليين والوطنيين، وتحسين وتعزيز قدرة التأثير لدى منظمات المجتمع المدني، وتحويلها إلى قوة الاقتراح، والنهوض بالديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي والوطني والدولي.

هذه القوة الاقتراحية تتحقق عبر حملات التأثير السياسي على المشاركة على المستوى، ووضع آليات تتبع المشاركة على المستوى المحلي، وبلورة إسهامات واقتراحات المجتمع المدني لمواكبة وإعداد القوانين التنظيمية والتنسيق مع الديناميات الجموعية المتواجدة، ودراسات حول التطبيق الفعلي للمواد المتضمنة في الدستور المتعلقة بالمشاركة المواطنة والمجتمع المدني، والمساواة بين النساء والرجال والشباب، **بمشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان** وخبراء جامعيين.

ميلود رزوقي التحسيس رئيس جمعية التعاون للتنمية والثقافة والذي تدخل في موضوع بعنوان "نحو رؤية شاملة للمشاركة الديمقراطية"، أشار إلى أن الديمقراطية التشاركية مجموعة من الآليات والإجراءات التي تسمح بإشراك المجتمع المدني وعموم المواطنين في صنع السياسات العمومية وتقوية دورهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام. وشدد على أن المشاركة الديمقراطية للمجتمع المدني والجماعات الترابية والمواطنين بصفة عامة تتطلب ثقافة قيم الديمقراطية (حقوق وواجبات) حيث إن "لا ديمقراطية بدون مواطنة ولا مواطنة بدون ديمقراطية"، قبل أن يستعرض تجربة جمعياته في هذا المجال.

<http://ziriress.com/2015/06/25/%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B4%D9%88%D9%86-%D8%A8%D9%88%D8%AC%D8%AF%D8%A9-%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF/>

## اتهامات خطيرة من شاب بمكناس لرجال أمن والجمعية المغربية لحقوق الإنسان ترأسل وزير العدل

راسلت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وزير العدل والحريات بخصوص ادعاء مواطن يقطن بمكناس تعرضه لتعذيب وإهانة وسوء معاملة وهتك عرض حسب ادعاءاته، وطالبت الوزير بالتدخل للتحقيق في المزاعم التي اعتبرتها قاسية ومهينة وحاطة بالكرامة. ونشرت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في صفحتها على الفيسبوك مضمون المراسلة التي وجهها مكتبها المركزي إلى وزير العدل. وجاءت المراسلة كالتالي:

طلب فتح تحقيق حول مزاعم التعرض لسوء المعاملة.

تحية طيبة وبعد؛

توصلت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان من المواطن الحسين العبوز الساكن بحي الطوبية الزنقة 23 تالسينت، والمقيم حاليا ب: زنقة سيدي علي رقم الدار 7 مكناس ، بشكاية تفيد أنه على الساعة العاشرة والنصف ليلا من يوم 18 مايو 2015 الماضي كان يمر رفقة زميلة له في مركز تكوين المعلمين، المواطنة رجة خويا ماسكا يدها، أمام ثكنة قوات التدخل السريع بني محمد مكناس، وإذا بضابط يترجل من سيارة الشرطة ويتوجه نحوهما ويقول لهما أن وضعهما (الإمساك بيد زميلته) فيه مساس بالأخلاق العامة، وأن من الواجب عليهما أن يستحييا خصوصا وأنها بجانب مقر الأمن، فكان رد المواطن الحسين العبوز أن الوضع المذكور سابقا لا يمس لا من قريب ولا من بعيد بالأخلاق العامة، إلا أن الضابط لم يقبل بذلك، خصوصا لما تساءل المعني بالأمر عن الضرر الذي يحدثه إمساكه بيد زميلته، فطلب منهما الضابط بطاقتيهما الوطنية التي لم تكن بجوزتهم، فأخبرهما الضابط بأنه مضطر لتوقيفهما فامثلا، إلا أن الضابط أمسك برقبة المشتكي بشكل عنيف، وهو مادفع المعني بالأمر إلى إنزال يد الضابط برفق، موضحا له أنه ليس من حقه استعمال العنف أو أي إهانة في حقهما، إلا أن الضابط شرع في صفعه بعنف، فبدأ المعتدى عليه يصرخ معبرا عن احتجاجه على ما يتعرض له، حينها طلب الضابط مساعدة عناصر أمن الذين اقتادوه إلى داخل ثكنة قوات التدخل السريع، وبدأوا في تعنيفه باللكم والركل على مختلف أنحاء جسمه، قبل أن يأمرهم الضابط بمهتك عرضه بواسطة عصا مكنسة، حيث تناوب ثلاثة عناصر أمن على القيام بذلك، وكان رجل أمن رابع سيقوم بالشيء نفسه، إلا أن أحدا حال دونه وذلك، وبالموازاة مع ذلك أشهر أحد رجال الأمن قنينة زجاجية في وجه المعتدى عليه مهددا إياه أنه سيقوم بدهنها لإدخالها في دبره كاملة، وتضيف رسالة المشتكي أن هتك عرضه التي تعرض له ثلاث مرات سبقتها محاولتان لإزالة ثيابه، وأن تعنيفه لم يتوقف، إذ كان محاصرا بين عصي المكنسة الداخلة في دبره، والركلات التي توجه إلى ظهره وكتفه وهو ماسبب له آلاما لا تطاق، مع ماصاحب الإعتداء من العبارات البذيئة والعنصرية التي حملتها الرسالة وهي: بالنسبة لمراقفته "أق...ق..." وبالنسبة له "أولد الق... " "غانج..ك" "أنت ريفي غنجيدو ملك الضساري لي فيكم" ويواصل المشتكي سرد ماتعرض له بالقول إن الضربات العنيفة والمتوالية على رأسه والمتركزة على مستوى أذنيه قد أفقدته السمع حوالي الساعة من الزمن، كما أن الوضعية التي وجد نفسه فيها وهو يصيح ويحتج مما تعرض له أوصلته إلى فقدان القدرة على الكلام بشكل نهائي حوالي 12 ساعة زمنية، وهو ماعتبرته عناصر الأمن المحررة للمحضر تمتعه بحقه في التزام الصمت، وهو الشيء الذي ينفيه الضحية حيث يوضح أنه لما استرجع قدرته على الكلام طالب بإثبات ماتعرض له في المحضر، كما أوضح أنه سفل عن مدى تعرفه على ملامح الذين قاموا بالإعتداء عليه، ففسر أن الحالة التي كان فيها لم تسعفه على ذلك، ولكنه استطاع لاحقا التعرف على أحدهم.

وعليه فإن المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وبالنظر لما حملته الشكاية من مزاعم هذه الممارسات القاسية والمهينة والحاطة من الكرامة، يرأسلكم، السيد الوزير، من أجل الإسراع بالتدخل العاجل لدى النيابة العامة باعتباره رئيسها لفتح تحقيق نزيه في الإدعاءات التي حملتها الشكاية، احتراما للحق في الحياة والحق في السلامة البدنية والأمان الشخصي، المنصوص عليهما في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المصادق عليه من طرف المغرب، وفي ماحمله دستور يوليو 2011. في الباب المتعلق بالحريات والحقوق الأساسية، ولتبييه المسؤولين على ضرورة أن يأخذ التحقيق مجراه العادي إعمالا للعدالة ولضلع حد للإفلات من العقاب.

وفي انتظار التوصل العاجل بما يفيد الاستجابة لمطالبنا تقبلوا، السيد الوزير، عبارات مشاعرنا الصادقة.

عن المكتب المركزي

الرئيس: أحمد الهايج

ملحوظة: وجهت نفس الرسائل إلى كل من السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان والسيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان



## Forum mondial des droits de l'Homme de Marrakech Ouverture du Royaume et vitalité de la société civile

12302/12  
Le deuxième Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH), organisé en novembre à Marrakech, a permis de mettre en lumière l'ouverture du Royaume vis-à-vis de la question des droits de l'Homme, a souligné à Brasilia, M. Hammouda Soubhi, coordinateur national du FMDH de Marrakech.

Ce Forum a permis de "mettre en lumière l'ouverture du Royaume et la vitalité de la société civile, des institutions nationales et du gouvernement par rapport à la question des droits de l'Homme en ce sens qu'il a permis de mettre en œuvre une mobilisation multipartite et des initiatives conjointes en la matière", a-t-il indiqué dans un entretien à la MAP, en marge d'une visite de consultation au Brésil autour de la prochaine édition du FMDH. Cette visite, conduite par le président du Conseil nationale des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, a pour objectifs d'évaluer le bilan du FMDH de Marrakech et de discuter d'un mécanisme qui permettra la pérennisation de cette rencontre. Se félicitant du bilan positif du Forum de Marrakech, organisé du 27 au 30 novembre dernier, M. Soubhi n'a pas manqué de souligner les "importants acquis" dégagés dans le cadre du message Royal adressé aux participants à cet événement. Un moment fort où le Souverain avait annoncé le dépôt, par le Royaume du Maroc, des instruments de ratification du protocole facultatif de la Convention internationale contre la torture et autres traitements inhumains, cruels ou dégradants, en vue de la mise en place d'un Mécanisme national de prévention.

SM le Roi avait également affirmé que "l'universalité des droits de l'Homme ne saurait être sujet à des remises en cause. Pour autant, loin d'être l'expression d'une pensée et d'un modèle unique, l'universalité doit être, dans sa quintessence, la résultante d'une dynamique d'adhésion progressive, par étapes, moyennant une appropriation individuelle et collective, où les traditions nationales et culturelles trouvent naturellement leur place, ni contre ni à côté, mais autour d'un socle de valeurs indérogeables". Le membre du comité scientifique de la deuxième édition du Forum a, par ailleurs, exprimé sa satisfaction du nombre de participants qui a dépassé toutes les espérances (8.900) et la pertinence des thématiques retenues dans le cadre des différentes activités de cette rencontre, lesquelles ont permis de réaliser des avancées en termes de mise en œuvre d'un Conseil du genre et de la parité et d'éducation des droits de l'Homme. En termes de valeur-ajoutée, M. Soubhi a estimé que le Forum a donné un "impact" à la société civile marocaine et lui a permis d'avoir des contacts avec les organisations internationales, de même qu'il a offert aux différentes organisations des pays du Sud une tribune pour débattre et exprimer leur vision des droits Universels. En effet, le principal objectif de ce Forum est de promouvoir un espace de dialogue public sur les droits humains à l'échelle internationale, où les principales avancées et les défis en matière de droits de l'Homme pourront être débattus, en portant une attention particulière au respect de la différence, à la participation sociale, à la réduction des inégalités et au développement de réponses adéquates aux violations persistantes des droits fondamentaux des êtres humains.

Lors de la clôture de la 1ère édition à Brasilia en décembre 2013, le secrétariat du FMDH avait annoncé que le choix a été porté sur le Maroc pour abriter la deuxième édition en reconnaissance aux réformes engagées et acquis réalisés dans le domaine de la promotion et la protection des droits de l'homme, rappelle-t-on.

## L'état des lieux de l'égalité des genres au Maroc

**Le CNDH publiera en septembre prochain son rapport sur cette question**

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) devra dévoiler début septembre un rapport qui dressera l'état des lieux de l'égalité des genres au Maroc, a annoncé récemment à Rabat, le président du Conseil, Driss El Yazami.

Ce rapport déclinera les avancées remarquables enregistrées par le Maroc et l'agenda actuel relatif à l'égalité homme-femme et aux droits de la femme, a indiqué M. El Yazami à l'ouverture d'une rencontre sur "La femme et le changement social", organisée par la Bibliothèque nationale du Royaume du Maroc (BNRM) en partenariat avec la Fondation Jardin Majorelle. Le CNDH publiera annuellement un rapport sur cette question, a-t-il ajouté, soulignant que les droits des femmes et l'égalité des genres constituent un sujet fondamental déterminant l'avenir démocratique et le processus de développement du pays, en ce sens, que l'indicateur de développement de la société dépend du progrès ou du recul de la question de l'égalité entre les sexes.

Il a rappelé que la Constitution de 2011 stipule dans son préambule que le Royaume du Maroc s'engage à "bannir et combattre toute discrimination à l'encontre de quiconque, en raison du sexe, de la couleur, des croyances, de la culture, de l'origine sociale ou régionale, de la langue, du handicap ou de quelque circonstance personnelle que ce soit".

Et d'ajouter que dans son article 19, la Loi fondamentale consacre l'égalité et la parité entre l'homme et la femme, deux principes constitutionnels dont l'application s'impose à tous les niveaux.

## AVORTEMENT

### LA DÉPÉNALISATION CONTINUE DE FAIRE DES VAGUES!

DES ASSOCIATIONS CRITIQUENT UN AVANT PROJET DE LOI CONSERVATEUR  
LE DROIT DE DISPOSER DE SON CORPS PRINCIPALE REVENDICATION  
LES MARCHANDS DES BÉBÉS ABANDONNÉS COMME EFFET PERVERS

Avortement La dépénalisation continue de faire des vagues!

Chaque jour, elles sont 83 femmes à accoucher d'enfants nés hors mariage. Un bébé qui n'est pas pris en charge par le monde associatif peut finir dans la rue

La polémique autour de l'avortement ne cessera pas de si tôt. L'interminable débat, entre les conservateurs et les défenseurs des droits de la femme, a été vivifié par la nouvelle réforme annoncée par le Souverain mi-mai 2015. Un avant projet de loi lui a été présenté par le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)**, le ministère des Habous et des affaires religieuses, et celui de la Justice et des Libertés. La mouture ne légalise l'avortement que dans 3 cas dits de «force majeure»: le viol, l'inceste, et les graves malformations fœtales.

Mettre l'avortement sous conditions soulève la protestation du réseau ANARUZ du centre d'écoute pour femmes victimes de violence. Sa coordinatrice, Saida Drissi, estime que «le corps de la femme marocaine est hypothéqué! Il est sous tutelle de la loi et de la société. Le choix de maternité doit revenir au final à la femme». Qu'en est-il alors du droit à la paternité que pourrait revendiquer son conjoint ou son compagnon?

ANARUZ exige en tout cas «la levée de la tutelle sur le corps de la femme qui doit décider librement» de sa vie. En second lieu, «la dépénalisation de l'avortement médical, avec parallèlement la criminalisation de l'avortement forcé et clandestin». Puis finalement, «l'introduction de l'interruption volontaire de la grossesse (IVG) et l'avortement médical dans le code de la santé publique».

De son côté, l'Association démocratique des femmes du Maroc (ADFM) appelle le législateur à considérer l'état de santé de la mère tel que défini par l'Organisation mondiale de la santé (OMS) en 1946 à savoir «un état complet de bien-être physique, mental et social». L'ADFM réclame aussi la mise en place de politiques publiques de préventions et de sensibilisations. Le but est de «généraliser l'accès aux moyens contraceptifs, indépendamment du statut matrimonial». La création des programmes d'éducation sexuelle au sein d'établissements scolaires est également revendiquée.

Sur le terrain, les rares chiffres disponibles laissent entrevoir une réalité effrayante.

Bien qu'aucune étude officielle n'ait été faite, l'Association marocaine pour la lutte contre l'avortement clandestin (AMLAC) estime entre 800 et 1.000 le nombre d'avortements par jour. Sans compter ceux pratiqués de manière non médicale (voir aussi l'enquête exclusive de L'Economiste du 27 juillet 2012).

L'avortement soulève un autre problème de taille. «Le fait d'obliger une femme à maintenir une grossesse indésirable favorise l'accroissement des bébés abandonnés», selon la porte-parole du réseau ANARUZ. Sans oublier «le préjudice moral que subissent la mère et l'enfant au sein d'une société qui les juge et les rejette».

L'association INSAF qui lutte contre l'exclusion des mères célibataires et l'abandon des enfants estime à 24 le nombre des bébés abandonnés par jour. Son étude réalisée entre avril et décembre 2010 est la seule connue à ce jour. Où vont les nouveau-nés abandonnés? Ne sont-ils pas pris en charge? Ils tombent dans les filets des marchands qui les revendent dans les meilleurs des cas à des couples infertiles.

Que dit la loi?

L'avortement est intégré dans le chapitre (6e) «des crimes et délits contre l'ordre des familles et la moralité publique». Et ceci au même titre que «l'exposition et le délaissement des enfants et des incapables» ou encore «des crimes et délits tendant à empêcher l'identification de l'enfant».

. L'avortement est donc incriminé via les articles 449 à 458 du code pénal. Le principe est que toute personne ayant procuré aliments, breuvages, médicaments (..) à une femme enceinte est punie d'un an à 5 ans de prison. Le législateur pénalise même les cas où la femme est «supposée enceinte» et qu'elle ait donné «son consentement ou pas». L'article, 449 toujours, prévoit une aggravation de la peine (de 10 à 20 ans) lorsqu'il y a décès de la femme ayant avorté.

Quant à la femme qui décide «intentionnellement» de se faire avorter ou «qui a tenté de le faire», elle est punie de 6 mois à 2 ans de prison et d'une amende de 200 à 500 DH.

Professionnels et étudiants de la médecine, pharmaciens, dentistes, sages-femmes (..) qui «ont indiqué, favorisé ou pratiqué» les moyens de procurer l'avortement sont interdits d'exercice. De manière temporaire ou définitive. Cette sanction s'ajoute à l'emprisonnement.

<http://www.marocpress.com/fr/leconomiste/article-106517.html>

<http://www.leconomiste.com/article/973375-avortementla-depenalisation-continue-de-faire-des-vagues>

# Driss El Yazami dresse le bilan du Forum mondial des droits de l'Homme

15671/2

**M. El Yazami a plaidé pour l'appropriation par les pays du Sud d'un nouveau rôle en matière des droits de l'Homme.**

Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, a entamé, mercredi, une visite de plusieurs jours dans la capitale brésilienne, consacrée essentiellement à l'évaluation du bilan de la deuxième édition du Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH), tenu en novembre dernier à Marrakech, et aux préparatifs de la prochaine édition. M. El Yazami a eu, mercredi après-midi, plusieurs rencontres avec des membres de la commission des droits de l'Homme au sein de la Chambre des députés brésilienne (Chambre basse), au cours desquelles il a été question des grandes thématiques ayant orienté les travaux du FMDH.

Intervenant à cette occasion, le président du CNDH, qui était accompagné de l'ambassadeur du Maroc au Brésil, Larbi Moukhariq, et du coordinateur national de la deuxième édition du FMDH, Hammouda Soubhi, n'a pas manqué de souligner la nécessité de pérenniser cette initiative, laquelle constitue un jalon fondamental de la coopération Sud-Sud en matière des droits humains.

Il a relevé dans ce sens qu'une réunion technique consacrée à la création d'un secrétariat exécutif permanent serait organisée au mois d'août au Maroc.

M. El Yazami a, de même, plaidé pour l'appropriation par les pays du Sud d'un nouveau rôle en matière des droits de l'Homme. «Jusqu'à ce jour, les pays du Nord étaient les producteurs des droits



Vue de la clôture de la deuxième édition du Forum mondial des droits de l'Homme.

de l'Homme, tandis que les nations du Sud en étaient les consommatrices», d'où la nécessité, selon lui, d'un nouveau partenariat entre les pays du Sud, basé sur l'action commune.

Pour ce qui est des préparatifs pour la prochaine édition du FMDH, le président du CNDH a préconisé la tenue d'un mini-forum thématique sur la question migratoire en 2015 afin d'approfondir la réflexion autour de cette question d'actualité pour les pays du Sud.

Les rencontres ont également porté sur l'expérience commune des deux pays en termes de justice transitionnelle et de commissions de vérité et sur les moyens de mettre cette expérience à la disposition des pays ayant choisi de suivre la même voie. ■

Les rencontres ont également porté sur l'expérience commune des deux pays en termes de justice transitionnelle.

R É C O N C I L I A T I O N

4806 / 52-53

# Les anciens bagnes tardent à devenir des lieux de préservation de la mémoire

■ Le processus de transformation des anciens lieux de disparition forcée et de détention arbitraire, entamé par le CCDH et poursuivi par le CNDH, achoppe sur un problème foncier.

■ Seul le projet du bague de Tazmamart est en cours : on y prévoit un jardin, un gîte rural et l'aménagement du cimetière et des épitaphes sur les tombes.



pour la population qui vivait à proximité de ces lieux. Le ministère de la culture était aussi dans le coup : en 2010, il avait signé avec le CCDH une convention qui l'engage à participer à l'œuvre de la préservation de la mémoire et à la mise à niveau culturelle des régions concernées par le programme de réparation communautaire, dont la réhabilitation des anciens centres de détention en les transformant en complexes culturels en coordination avec les acteurs locaux. Ce processus a été entamé à partir de 2008, qu'en est-il sept ans après ? En ce qui concerne Tazmamart, Agdz et Derb Moulay chérif, pour ne citer que ceux-là, rien de concret sur le terrain. Les trois bâtisses sont abandonnées à leur sort, et les victimes qui y ont été emprisonnées, du moins les survivants, disent qu'ils ne se «font plus d'illusion sur leur avenir radieux de préservation de la mémoire que l'IER leur prédisait».

**Tazmamart est le nom du village où le bague est situé, dans la région d'Errachidia**

Négligence préméditée de la part du CNDH, comme certains accusent, ou simple retard dû à des circonstances indépendantes de sa volonté ? En tout cas, le CNDH, selon nos sources, semble privilégier le bague de Tazmamart puisqu'a priori il n'y a pas, dans son cas, de litige foncier avec un quelconque héritier car le site appartient à l'Etat. Pour rappel, Tazmamart est le nom du village où le bague est situé, dans la région d'Errachidia, au sud-ouest du Maroc. Quelque 58 militaires accusés de participation aux deux coups d'Etat dans le début des années 1970 y ont été incarcérés pendant 18 ans, 30 y mourront après une longue agonie. L'idée de le transformer en centre de mémoire

*illégaux de séquestration ou de détention en projets productifs et qui préservent la mémoire».*

D'autres pays à l'expérience similaire à celle du Maroc l'ont fait, comme le Chili, l'Argentine ou l'Afrique du Sud. Dans le premier pays, à titre d'exemple, c'est la Villa Grimaldi qui est devenue un symbole de la mémoire collective des Chiliens : après avoir été l'un des principaux centres de torture et d'extermination pendant la dictature militaire, elle a été transformée en un lieu de lutte pour le respect et la défense des droits de l'Homme et la préservation de la mémoire historique du pays. Elle a même été déclarée Monument historique par le Conseil des monuments nationaux du Chili depuis 2004. L'idée de l'IER était cela, transformer un Tazmamart, un Dar Al Mokri ou un Derb Moulay Chérif, à l'instar de la Villa Grimaldi au Chili, en centre de mémoire collective.

**NÉGLIGENCE PRÉMÉDITÉE DE LA PART DU CNDH, COMME CERTAINS ACCUSENT, OU SIMPLE RETARD DÙ À DES CIRCONSTANCES INDÉPENDANTES DE SA VOLONTÉ ? EN TOUT CAS, LE CNDH SEMBLE PRIVILÉGIER LE BAGNE DE TAZMAMART PUISQU'A PRIORI IL N'Y A PAS, DANS SON CAS, DE LITIGE FONCIER AVEC UN QUELCONQUE HÉRITIER CAR LE SITE APPARTIENT À L'ETAT**

Où en est le Conseil consultatif des droits de l'Homme, chargé du suivi de cette recommandation (comme de toutes les autres), dans sa mise en œuvre ? Il faut dire que c'est le CCDH du temps d'Ahmed Herzenni, le prédécesseur du CNDH, qui a commencé le travail d'exploration et recensé d'abord quelques-uns de ces centres de détention comme méritant un traitement spécial vu leur notoriété au plan national. Dont ceux en particulier de Tazmamart, Agdz et Derb Moulay chérif, connus au plan international comme lieux de violations graves des droits de l'Homme. Des ateliers ont été organisés, des propositions faites, et même des appels à projets ont été lancés à l'intention des associations locales des provinces ciblées pour transformer ces lieux en espaces culturels, musées d'histoire, voire en espaces abritant des activités génératrices de revenus

**B**ientôt dix ans après la remise par l'Instance équité et réconciliation (IER) de son rapport final au Roi Mohammed VI, que devient l'une de ses recommandations bien chères, et très importantes aux yeux de tous ceux qui ont passé leur jeunesse dans des centres de disparition forcée ? L'idéal, avait préconisé la commission de vérité marocaine, était de transformer ces centres en lieux de préservation de la mémoire collective en hommage à ceux qui y ont succombé et aux rescapés. «Dans le cadre du règlement définitif des effets de la disparition forcée, lit-on dans le rapport final, l'instance s'est attelée à l'élaboration d'une nouvelle approche pour la sauvegarde de la mémoire, qui propose la reconversion des anciens centres

positive collective était partagée par tous les protagonistes. Mais l'on s'inquiète du retard pris dans sa concrétisation « quand même », s'étonne Ahmed Merzouki, l'un des rescapés de ce bagne et auteur du best-seller *Tazmamart, cellule numéro 10*, celle-là même où l'auteur avait passé 18 ans de sa vie. « Il y a 10 mois, j'étais sur les lieux, raconte-t-il, j'ai constaté qu'au lieu d'aménager le site du bagne on était plutôt en train de le dénaturer, et, c'est toute une partie de cette mémoire collective qui disparaît. On a déjà démolì les cellules en 2006, celles qu'on voulait sauvegarder en leur état, avec sur chaque porte le numéro qu'elle portait naguère. Maintenant on est en train de démolir le mur qui protégeait les tombes du cimetière ». Du temps du CCDH, « l'Association des victimes du bagne de Tazmamart » (AVIBAT), qui réunissait les rescapés était consultée sur l'avenir de ce bagne, et ses membres ont fait plusieurs propositions lors d'un atelier tenu en décembre 2008 auquel étaient également conviés des acteurs associatifs et des experts nationaux et internationaux. L'une d'elles qui a eu l'approbation des anciennes victimes de ce bagne est de développer dans la région un tourisme rural qui fera connaître la localité et permettra à la population d'exercer une activité génératrice de revenus. L'idée d'un gîte rural a été lancée et approuvée aussi par l'Association de Tazmamart pour la culture et le développement, une ONG créée dans la foulée pour essayer de mettre fin à l'isolement et à la marginalisation dont ont souffert les habitants de cette localité. Côté CNDH, son secrétaire général Mohamed Essebbar estime que le projet de faire de Tazmamart un centre de préservation de la mémoire est en cours. « Le cimetière va être aménagé, annonce-t-il, et des épitaphes vont être érigées sur la tombe de chacun des disparus dans ce bagne. L'idée du gîte rural est retenue. L'architecte qu'on a engagé pour confectionner le plan est au fait de l'histoire des disparus de Tazmamart pour avoir lu toute la littérature concernant ce bagne, et donc il est très impliqué ». Abdelhak Mossaddak, qui suit le dossier au sein du CNDH, ajoute qu'un budget de 6 MDH est mobilisé pour que ce projet voie le jour, sur un site qui s'étend sur 20 ha. C'est le

## Le Beau livre\* qui montre que la vie reprend toujours le dessus

4806 / 53

Belle initiative du CNDH de que publier un beau livre sur dix centres de disparition forcée (Kalaât Mgouna, Agdz, Tagounite, Skoura, Dar Bricha, Dar El Mokri, Le Complexe, Derb Moulay Cherif, Le Courbis et Tazmamart). Préfacée par l'historien Mustapha Bouaziz, avec des photos saisissantes, c'est toute l'histoire de ces bagnes qui est racontée. « Beau livre, non pour cacher la laideur des geôles et autres cachots, mais pour montrer que quelle que soit la cruauté humaine, au Maroc et ailleurs, la vie a toujours le dessus », écrit le préfacier.



**Tazmamart : Un bout de géhenne au milieu de nulle part**

Tazmamart est une icône. A lui seul, le site symbolise l'ensemble des horreurs commises pendant les années de plomb. Il est pour les Marocains une tache noire dans la mémoire collective, au même titre qu'un symbole de résistance. Et pourtant, le village et a fortiori la caserne militaire qui le domine, furent longtemps bannis du lexique géographique et administratif. Nulle carte, topographique ou autres, n'en mentionnait l'existence. Officiellement, Tazmamart n'existait pas (bizarrement, jusqu'au jour d'aujourd'hui, il n'y a aucune indication sur la route entre Gourama et Rich qui indique le site Tazmamart). On peut alors facilement

imaginer la rigueur de la marginalisation imposée aux habitants du village. Aucun projet de développement local. Une toute petite école. Un seul maître de classe (le directeur du groupe scolaire ainsi que les inspecteurs d'éducation nationale étaient interdits d'accès au village). Aucun dispensaire. Pas de route goudronnée. Pas de marché local. Interdiction de se procurer des postes de radio performants (encore fallait-il pouvoir en acheter). Pire encore, les tracasseries à chaque sortie du village, et au retour. Interdiction de recevoir des invités. Interdiction de monter sur les hauteurs même pour aller chercher

son propre troupeau, ou du bois pour se réchauffer. Interdiction de circuler et de travailler dans les champs la nuit... C'est dire que les habitants du village étaient forcément pauvres et démunis face à une machine répressive infernale. Petite consolation pour ces pauvres gens, simple mais ô combien salutaire, ne serait-ce que du point de vue psychologique : eux au moins étaient libres, juste à côté d'eux, à quelques mètres, gisait un bout d'enfer : une prison en forme de sarcophage grandeur nature ■

\*Source : « L'enfermement, le partage, lieux de mémoire », beau livre édité par le CNDH et la Croisée des chemins. 2014.

ministère de l'habitat qui a dégagé ce montant en vertu d'un protocole signé avec le CCDH en 2008. Le gîte rural sera construit en dehors du périmètre où se trouvait la prison. « L'idée est que ce gîte, le jardin qui va y être créé, et les locaux qui seront construits dans les trois bâtiments qui existent déjà sur le site, soient gérés par une association locale partenaire. Le but étant de créer des activités génératrices de revenus pour le bien du village et de sa population », estime M. Mossaddak. L'association locale partenaire est celle présidée par Ibrahim Ben Khou, celui-là même qui avait livré son témoignage retentissant sur son village lors des auditions publiques organisées par l'IER à Errachidia en 2005. « Tazmamart n'est pas uniquement l'histoire d'un bagne, avait-il expliqué, mais c'est également le calvaire de tout un village et de ses habitants qui ont été

enclavés et assiégés pendant plusieurs décennies ». Quant à l'Association des victimes du bagne de Tazmamart, elle sera, selon M. Mossaddak, elle aussi, conviée à suivre de près la gestion de ce centre de mémoire une fois les travaux de transformation terminés.

**Le bagne d'Agdz, une casbah à l'origine, serait réclamé par les héritiers du pacha El Glaoui**

C'est en gros le scénario qu'a esquissé le président du CNDH, Driss El Yazami, dans le discours qu'il a fait lire lors du séminaire sur la mémoire et la justice transitionnelle tenu à Rabat le jeudi 11 juin courant. Le conseil est en train, a-t-il annoncé, de résoudre le problème du foncier pour les anciens centres de disparition forcée et de détention arbitraire, pour les transformer en lieux de préservation de la mémoire et en complexes socioculturels et économiques. Et d'annoncer même une date, soit décembre 2015, pour un seul, celui de Tazmamart.

Et les autres ? Aucune indication de la part du CNDH les concernant. Pour le bagne d'Agdz, à quelques encablures de Ouarzazate, il ne sera pas concerné par une quelconque transformation tant que le problème foncier ne sera pas résolu. Le bagne était improvisé à partir de 1976 dans une casbah construite, selon les investigations de l'IER, par le pacha El Glaoui dans les années 40 du siècle dernier. Belle façade, belle architecture de l'extérieur, mais à l'intérieur gisaient des êtres humains coupés du monde pour de longues années. Selon des sources du CNDH, la demeure est privée, et les héritiers, malgré l'abandon de la casbah pendant des décen-

nies, continuent d'en réclamer la propriété. Impossible donc d'y entreprendre quoi que ce soit. Abdennacer Banouhachim, l'un des disparus dans ce trou pendant neuf ans dans les années 70, s'étonne de cette version qu'il trouve abracadabrante. « C'est bizarre. Pourquoi cette famille n'a-t-elle pas réclamé la propriété de cette bâtisse quand on y était coffrés ? A supposer même que c'était vrai, l'Etat aurait pu l'exproprier pour utilité publique, préserver la mémoire collective passe avant les intérêts privés, pour tout le bien de la communauté », a-t-il martelé. Ce terrible centre de détention, rappelons-le, a vu passer quelque 400 disparus entre 1976 et 1984. 32 y ont péri soit de froid, de chaleur, de faim, de torture ou de morsures de serpents et de scorpions. (L'IER, dans son rapport, a estimé à 173 le nombre de personnes décédées en cours de détentions arbitraires et de disparitions forcées entre 1956 et 1999.) Le palais du Pacha El Glaoui servait donc de bagne macabre, mais les rescapés y tiennent beaucoup. Pour eux c'est un lieu de mémoire par excellence qu'il faut transformer en un vrai musée. Ils ont d'ailleurs proposé tout un projet dans ce sens lors de l'un des ateliers organisés en 2008. Quant au centre de détention de Derb Moulay Cherif, à Hay Mohammadi, « impossible aussi d'y faire quoi que ce soit tant que les habitants qui squattent l'immeuble n'ont pas été délogés », tranche M. Essebbar. Un tour du côté de ce commissariat de triste mémoire, fermé depuis le début des années 1990, nous révèle un bâtiment de quatre étages, encore occupés, sauf le rez-de-chaussée qui servait naguère de centre de torture. Seules les araignées y tissaient leur toile en toute impunité. La chambre noire qui a servi de titre au livre-témoignage de l'un des rescapés, y est encore, mais repeinte cette fois-ci à la chaux blanche. L'objectif cher à tous ceux qui y avaient séjourné était de l'ériger en musée de l'histoire du temps moderne. Comme la Villa Grimaldi à Santiago au Chili, soit un lieu de lutte pour le respect et la défense des droits de l'Homme et la préservation de la mémoire historique du pays. Un rêve qui semble pour l'instant difficilement réalisable ■

JAOUAD MDIDECH

politique

PROCESSUS

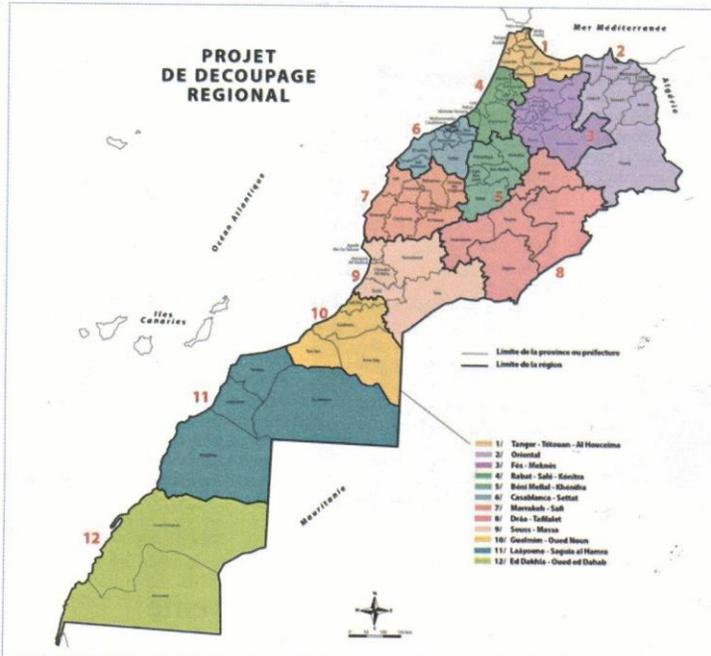
4806/50-51

# Le découpage électoral, bien plus qu'une simple opération technique

■ Les partis ont toujours considéré comme une occasion de partager le gâteau des élections.

■ Désormais, le découpage se fait par le Parlement sur des bases légales, claires et bien définies.

■ L'idéal démocratique de l'égalité du poids des voix et des circonscriptions partout est encore inaccessible.



confirmer certains analystes politiques, risque d'apporter quelques changements dans le comportement électoral des candidats et des partis politiques.

En effet, les amendements apportés à la loi 59.11 portant sur l'élection des membres des conseils des collectivités territoriales et qui ont été retenus prévoient d'abord que, dans les communes concernées par le scrutin de liste, celles comptant 35 000 habitants et plus, la commune en entier ou l'arrondissement correspondra à la circonscription électorale. Ainsi, le nombre de sièges réservés aux femmes de la manière de les comptabiliser ne changera pas. Ce sera le même principe que lors des élections de 2009. Par contre, lorsqu'il s'agit de communes de moins de 35 000 habitants où le scrutin est uninominal, la commune sera constituée de plusieurs circonscriptions. Les deux sièges réservés aux femmes, dans le cadre de la circonscription complémentaire, seront choisis, de manière automatique, dans les deux circonscriptions qui comptent le plus d'habitants. Les deux circonscriptions en question seront définies dans chaque commune par décret du ministère de l'intérieur. Ce sera le changement le plus important que connaîtront les prochaines élections à ce niveau. Hormis cela, le ministère de l'intérieur ne prévoit pas de grandes modifications. C'est ce qui ressort des récents débats sur les textes électoraux au sein de la commission de l'intérieur à la première Chambre. Mais, malgré les assurances du ministre, les partis politiques semblent quelque peu préoccupés. La redéfinition des frontières des 1 503 communes que compte le pays à la lumière des résultats du dernier recensement a encore remis cette question aux devants de l'actualité. Une opération d'autant plus

Le découpage électoral est de nouveau au centre de l'actualité. Bien que les principes de base sont désormais acquis, cela n'a pas pour autant mis fin à un débat qui revient en rengaine à la veille de chaque échéance électorale. Le ministre de l'intérieur, pris à partie par les élus, s'est engagé, en avril dernier, lors des débats du projet de loi organique 59.11 relative à l'élection des membres des conseils des collectivités territoriales, pour maintenir le même mode de scrutin et le même découpage électoral qu'en 2009. «Le mode de scrutin et le découpage électoral ne seront pas touchés», a-t-il assuré aux députés. Cela n'a pas empêché le ministère de l'intérieur d'y apporter certaines modifications pour assurer, avant tout, une plus grande représentativité féminine dans les conseils locaux élus. La proportion sera portée à un

peu plus de 27% (au moins, puisque rien n'empêche les partis à présenter plus de candidates) au terme des prochaines élections, contre près de 12% actuellement. Pour passer à ce chiffre, il faut d'abord l'aval du Conseil constitutionnel. La loi 59.11 portant ce changement étant une loi organique, elle doit obligatoirement être validée par le Conseil constitutionnel avant sa promulgation. Cela dit, ce réaménagement ne manquera pas de privilégier certaines circonscriptions les plus peuplées sur lesquelles se portera, certainement, tout le poids électoral des partis et de leurs candidats. Le dernier recensement général de la population a également impliqué certaines modifications au découpage électoral. Le ministère de l'intérieur est en train d'y apporter les derniers détails en tenant compte,

QUELQUE 238 COMMUNES ONT VU LE NOMBRE DES MEMBRES DE LEUR CONSEIL AUGMENTER ALORS QUE 69 COMMUNES, DONT CASABLANCA, PERDENT QUELQUES SIÈGES. LES SIÈGES RÉSERVÉS AUX FEMMES, DANS LE CADRE DE CIRCONSCRIPTION COMPLÉMENTAIRE CRÉÉE LORS DES PRÉCÉDENTES ÉLECTIONS DE JUIN 2009, VONT, AINSI, SUBIR UN CHAMBOULEMENT

également, du processus de concertation engagé avec les partis politiques. Il sera rendu public au plus tard 45 jours avant les élections, c'est-à-dire avant le 20 juillet prochain. Entre-temps, le ministère vient de publier la nouvelle carte des collectivités territoriales. Cet aggiornamento s'est soldé par une hausse de 3,6% du nombre des sièges à pourvoir dans les communes, hors les sièges réservés aux femmes.

**Le PJD se voit déjà en victime**

Quelque 238 communes ont vu le nombre des membres de leur conseil augmenter alors que 69 communes, dont Casablanca, perdent quelques sièges. Les sièges réservés aux femmes, dans le cadre de circonscription complémentaire créée lors des précédentes élections de juin 2009, vont, ainsi, subir un chamboulement. Ce réajustement,

nécessaire que la géographie humaine du Maroc a subi des transformations notables au cours de ces dix dernières années. Il fallait donc revoir les caractéristiques électorales de certaines communes, particulièrement celles concernées par le scrutin uninominal. Le PJD a bien sûr été, comme d'habitude, le premier à contester cette opération. Cela en prenant soin de camper sur sa position favorite de victime. Le chef de son groupe parlementaire à la première Chambre a ainsi critiqué cette opération, estimant qu'elle « profite à certaines personnalités électorales et à certains partis en particulier ». L'Istiqlal, par la voix de son porte-parole, le député Adil Benhamza, n'a pas, lui non plus, caché sa préoccupation. Le découpage électoral, estime-t-il, n'est pas une banale procédure technique qui peut être menée à coups de décisions administratives. Au contraire, « c'est le cœur même de toute l'opération de préparation des élections ».

### Une étape très complexe

C'est que, et c'est un détail procédural, le découpage électoral portant sur les communes se fait par décision du ministère de l'intérieur alors que l'opération, quand elle porte sur les régions, les provinces et les préfectures, elle se fait par décret du même ministère. Naturellement, il a été également question, comme à l'accoutumée, de revoir le mode de scrutin (et en même temps le découpage électoral) dans le sens de généraliser, ou du moins, étendre le scrutin de liste au plus grand nombre de communes. Et c'est le PJD qui a, encore une fois, remis ce sujet sur la table. Pour le parti islamiste, la généralisation de scrutin de liste aux communes de plus de 20 000 habitants (au lieu de 35 000 actuellement) présente un double avantage. Ainsi, dans les grandes circonscriptions l'électeur vote pour le parti et non pour le candidat. Le programme politique l'emporte sur les notables. Ce qui est un avantage pour le PJD. Ce parti bien organisé, bien discipliné et avec des ramifications locales très actives (associations et antennes locales) a toutes les chances de remporter les élections. En même temps, et c'est le deuxième avantage, il peut se permettre d'imposer n'importe lequel de ses cadres et militants comme

## Quelques principes de base

4806/51

Le découpage électoral étant globalement calqué sur celui territorial, notamment pour ce qui est des élections régionales et législatives, ce dernier obéit désormais à une série de principes définis par la loi. Plus précisément la loi 131.12 promulguée en 2013. La délimitation du ressort des préfectures et provinces, prise comme unité de base de circonscriptions électorales, doit répondre, entre autres, au principe d'adaptation de l'espace territorial aux impératifs de développement économique, social et culturel, à la dynamique des processus d'urbanisation périphérique et de la densité des flux économiques entre préfectures et/ou provinces existantes limitrophes de manière à pouvoir procéder, chaque fois que de besoin, à l'ajustement nécessaire pour un meilleur fonctionnement et une organisation optimale du territoire. Le même texte précise que la délimitation des ressorts territoriaux des communes s'effectue conformément aux principes de consécration de la politique de proximité, de correction des dysfonctionnements

et de réduction des inégalités entre différentes parties du territoire communal. Il doit également obéir au principe de disponibilité d'un minimum de ressources humaines, naturelles, économiques et, le cas échéant, urbanistiques, en plus du principe de la préservation, dans la mesure, du possible, de l'unicité des grandes agglomérations urbaines. Globalement, ce texte découle de l'article 72 de la Constitution qui stipule que le régime des collectivités territoriales dont le principe de délimitation de leur ressort territorial et leur régime électoral, dont les principes du découpage des circonscriptions électorales, relèvent du domaine de la loi. Il a pour but, estiment ses initiateurs, de consolider la démocratie locale « basée sur la promotion de la participation citoyenne, l'interaction positive avec les attentes exprimées par les citoyens et l'efficacité en matière de gestion de la chose locale et de mise en œuvre des politiques de développement ». Le texte de loi a pris en compte le critère de l'efficacité et de l'efficience comme un fondement essentiel ■

tête de ses listes. C'est ainsi que lors des élections législatives, ses dirigeants peuvent sauter d'une circonscription l'autre, située à plusieurs centaines de kilomètres, sans que les chances de leur élection soient compromises. Question : Pourquoi le découpage est-il si important pour être au centre des débats animés à l'occasion de chaque échéance électorale? C'est de loin l'étape la plus complexe du processus électoral. Il a été utilisé par le passé pour contrôler, en amont, les élections.

### C'est le Parlement qui décide

Certains analystes notent que l'architecture électorale a été établie au début des années 60 lorsque le monde rural comptait près de 80% de la population, d'où le poids des notables ruraux qui dominaient les élections et dont l'emprise continue jusqu'à aujourd'hui, à tel point que les partis, même les mieux structurés, se disputent leur service. Le souci était alors de contrer les partis de l'opposition, particulièrement très présents dans les centres urbains. Depuis, cette architecture a quelque peu évolué, sans pour autant subir de grands changements, alors que les citadins représentent quelque 65% de la population, selon le dernier recensement de 2014.

Cela étant, un effort a été consenti pour un découpage assurant les conditions minimales de transparence et

d'équité. Du moins pour ce qui est des élections législatives. Les circonscriptions purement rurales ont été réduites à une proportion de 9% alors que 58% des circonscriptions sont mixtes avec une nette tendance pour le rural. Il a été en même temps retenu une marge de 20% d'écart démographique entre les circonscriptions. En 2011, à l'occasion de la promulgation d'une nouvelle Constitution, le Maroc a fait un pas de géant en la matière. Il rejoint, pour la première fois, après une tradition électorale de près d'un demi-siècle, le club des pays où le découpage électoral est décidé par voie législative. Tous les découpages qu'a connus le Maroc ont toujours été opérés par voie réglementaire, par le ministère de l'intérieur. Aujourd'hui, c'est le Parlement qui décide des grandes lignes de cette opération. Et ce, depuis la promulgation, en août 2013, de la loi 131.12 relative aux principes de délimitation des ressorts territoriaux des collectivités territoriales. Laquelle loi a été complétée par d'autres textes, notamment la loi organique 59.11 portant sur l'élection des membres des conseils des collectivités territoriales qui vient d'être adoptée par le Parlement ainsi que les lois organiques relatives aux deux Chambres du Parlement et à l'élection de leurs membres. Ces textes versent dans le sens de consécration que le ressort territorial

de la préfecture, de la province ou de la préfecture d'arrondissements constitue la base du découpage électoral de la région. De même que cette unité de base est retenue pour les élections législatives. Ainsi pour les régions comme pour le Parlement, une province ou préfecture est considérée comme une circonscription. Quant au nombre de sièges à élire dans chaque province ou préfecture au titre des prochaines élections régionales, il n'a pas encore été fixé par le ministère de l'intérieur. Pour les élections communales, un découpage à une échelle plus réduite est en cours de réalisation. Les résultats du dernier recensement devraient servir comme base à ce découpage.

En principe, le découpage électoral dépend du mode de scrutin. Les deux vont de pair. Le scrutin uninominal exige des circonscriptions réduites alors que le scrutin à la proportionnelle (ou de liste) nécessite des circonscriptions de plus grande dimension. De ce fait, un découpage optimal repose sur plusieurs conditions, estime le politologue Mohamed Zineddine, auteur d'une étude sur la question. Il faut d'abord garantir une certaine équité entre les partis et entre les candidats. Le deuxième critère étant d'assurer un certain équilibre démographique entre les habitants d'une circonscription et le nombre de sièges qui les représentent.

Les écarts entre les circons-

criptions ne doivent pas être trop importants pour ne pas mettre en cause le principe de la représentativité. Le troisième critère de découpage étant la nécessité du respect du principe de la continuité territoriale et spatiale de chaque circonscription. Dans l'idéal démocratique, la voix de chaque citoyen doit peser d'un poids égal à celle de tous les autres et chaque circonscription électorale doit peser en voix autant que les autres. D'où l'importance du découpage. Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) a tenu à apporter quelques recommandations, en ce sens, à l'occasion de l'examen de la loi organique relative au mode d'élection des conseils des collectivités territoriales.

### Des écarts trop importants

Ainsi, le CNDH suggère que l'écart de représentation dans les circonscriptions concernées par le scrutin uninominal ne dépasserait pas 15%. Et ce, à l'exception des communes situées dans les zones montagneuses difficiles d'accès ou à faible densité démographique qui devraient bénéficier d'une discrimination géographique positive. Le conseil a également recommandé de revoir le découpage électoral pour une meilleure équité aussi bien au niveau des régions, des provinces et préfectures que des communes. Actuellement l'écart peut aller d'un siège pour 7 575 habitants dans des régions à moins de 250 000 habitants à un siège pour 60 000 habitants dans les régions à plus de 4,5 millions d'habitants. De même, et cela au niveau des conseils provinciaux et préfectoraux, cela peut aller d'un siège pour 13 636 habitants dans les provinces et préfectures à moins de 150 000 habitants à un siège pour 32 258 habitants dans des provinces et préfectures à plus d'un million d'habitants. Au niveau des communes ces proportions vont d'un siège pour 681 habitants dans les communes à moins de 7 500 habitants à un siège pour 9 258 habitants pour une commune comptant plus de 400 000 habitants. Ces recommandations semblent rester en l'état. Mais rien n'empêche que le sujet sera de nouveau remis sur la table des négociations et que celles-ci puissent aboutir à une plus grande équité électorale ■

TAHAR ABOU EL FARAH



المجلس الوطني لحقوق الإنسان  
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان  
Conseil national des droits de l'Homme

وكالة المغرب العربي للأنباء  
**MAP**  
AGENCE MAROCAINE DE PRESSE

## حقوق الإنسان : الخارجية الأمريكية تبرز جهود المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال جبر الضرر الجماعي

واشنطن – أبرزت الخارجية الأمريكية، اليوم الخميس في تقريرها حول حقوق الإنسان بالعالم برسم سنة 2014، **جهود المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال جبر الضرر الجماعي**، موضحة أن المجلس دعم خلال هذه الفترة ما لا يقل عن 117 مشروعاً يتعلق بتمكين النساء وتعزيز الدخل والحفاظ على البيئة.

<http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%A8%D8%B1%D8%B2/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/>

26/06/2015

Conseil national des droits de  
l'Homme

3

www.cndh.org.ma

## Droits de l'Homme: Le Département d'Etat souligne les efforts du CNDH en matière de réparation communautaire

Washington, 25 juin 2015 (MAP)- Le Département d'Etat US a souligné, jeudi dans son rapport sur les droits de l'Homme dans le monde au titre de l'année 2014, les efforts **du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** en matière de réparation communautaire, précisant que le CNDH a soutenu, durant cette période, pas moins de 117 projets liés notamment à l'autonomisation des femmes, à la génération des revenus et à la préservation de l'environnement. Le document rendu public à Washington relève, dans ce contexte, que le CNDH continue d'être "le vecteur à travers lequel les citoyens expriment leurs doléances", en rappelant les propos du rapporteur spécial du Conseil des droits de l'Homme de l'Onu, Juan Mendez, qui avait salué "le développement et l'émergence d'une culture des droits de l'Homme au Maroc". Le rapport est revenu aussi sur les efforts déployés par la Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des détenus qui a mis en place des programmes de formation en matière professionnelle d'éducation au profit des jeunes détenus dont la durée d'incarcération s'approche de son terme, ajoutant que l'action de la Fondation a touché pas moins de 17.991 détenus et que cette dernière a aussi mis en place des programmes de réinsertion et de soutien post-incarcération. Dans un autre registre, le rapport met en avant les efforts déployés par le gouvernement dans le but d'améliorer le statut de la femme dans le milieu du travail notamment à travers la nouvelle Constitution qui prévoit la création d'une autorité pour la parité genre et la lutte contre toute forme de discrimination, une instance, poursuit-on, développée conjointement par le parlement et le CNDH. Le document rappelle, à ce propos, que l'article 19 de la Constitution prévoit aussi un statut égal des femmes dans les domaines civique, politique, économique, des relations sociales, culturelles et en matière environnementale, le Maroc faisant partie du Partenariat pour des Avenirs égaux (Equal Futures Partnership), une initiative multilatérale qui encourage l'autonomisation des femmes économiquement et politiquement. Par ailleurs, le rapport du Département d'Etat sur les droits de l'homme dans le monde au titre de l'année 2014 souligne que les Marocains de confession juive vivent dans la paix et la sécurité.(MAP) UK---BI. FF.

<http://www.leconomiste.com/article/973375-avortementla-depenalisation-continue-de-faire-des-vagues>

## Réparation communautaire : Les Américains donnent le Maroc en exemple

(www.infomediaire.ma) - Le Département d'Etat US a souligné, jeudi dans son rapport sur les droits de l'Homme dans le monde au titre de l'année 2014, les efforts du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** en matière de réparation communautaire, précisant que le CNDH a soutenu, durant cette période, pas moins de 117 projets liés notamment à l'autonomisation des femmes, à la génération des revenus et à la préservation de l'environnement.

Le document rendu public à Washington relève, dans ce contexte, que le CNDH continue d'être "le vecteur à travers lequel les citoyens expriment leurs doléances", en rappelant les propos du rapporteur spécial du Conseil des droits de l'Homme de l'Onu, Juan Mendez, qui avait salué "le développement et l'émergence d'une culture des droits de l'Homme au Maroc".

<http://www.infomediaire.net/news/maroc/reparation-communautaire-les-americaains-donnent-le-maroc-en-exemple>



## المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش مكن من إبراز انفتاح المملكة وحيوية المجتمع المدني

أكد حمودة صبحي، المنسق الوطني للمنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان، أن هذه التظاهرة التي عقدت في نونبر الماضي بمراكش، مكنت من إبراز انفتاح المملكة على قضية حقوق الإنسان.

قال صبحي، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، على هامش زيارة يقوم بها وفد عن **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** إلى البرازيل من أجل التشاور حول الدورة المقبلة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، إن منتدى مراكش أتاح تسليط الضوء على انفتاح المملكة وحيوية المجتمع المدني والهيئات الوطنية والحكومة في ما يتعلق بقضية حقوق الإنسان مما مكن من إطلاق تعبئة متعددة الأطراف ومبادرات مشتركة في هذا المجال. وأوضح أن الزيارة، التي يقوم بها وفد المجلس الوطني لحقوق الإنسان برئاسة رئيس المجلس إدريس اليزمي إلى البرازيل، تهدف إلى تقييم حصيلة منتدى مراكش وبحث آلية لاستمرارية هذا الملتقى (الكتابة التنفيذية). وأعرب عن ارتياحه للحصيلة الإيجابية لمنتدى مراكش المنعقد ما بين 27 و30 نونبر 2014، مشددا على "الإنجازات الهامة" المتضمنة في الرسالة الملكية إلى المشاركين في المنتدى والتي أعلن فيها صاحب الجلالة الملك محمد السادس عن تقديم المملكة لأدوات التصديق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وذلك بهدف إحداث آلية وطنية للوقاية. وأبرز في هذا السياق أن جلالته الملك أكد أنه "لا ينبغي التشكيك في كونه حقوق الإنسان، فالكونية لا تعني أبدا التعبير عن فكر أو نمط وحيد، بل يجب أن تشكل، في جوهرها، نتاجا لدينامية انخراط تدريجي، عبر مراحل تصل بها إلى درجة التملك الفردي والجماعي، تجذ فيه التقاليد الوطنية والثقافية مكانها الطبيعي، حول قاعدة قيم غير قابلة للتقييد، دون تعارض أو تناقض معها". كما أعرب عضو اللجنة العلمية للدورة الثانية للمنتدى عن ارتياحه لنسبة المشاركة التي فاقت كل التوقعات (8900 مشاركا) ولأهمية المواضيع التي تم التطرق إليها في إطار الأنشطة المختلفة لهذا الاجتماع، والتي مكنت من إحراز تقدم في مجال إرساء مجلس للنوع والمساواة بين الجنسين والتربية على حقوق الإنسان. كما أشار إلى أن المنتدى كان له "أثر" على المجتمع المدني المغربي من خلال تمكينه من عقد اتصالات مع المنظمات الدولية، وأتاح لمختلف منظمات بلدان الجنوب منبرا لطرح ومناقشة رؤيتها حول الحقوق الكونية. وتجدر الإشارة إلى الهدف الرئيسي للمنتدى يكمن في خلق فضاء حوار عام حول حقوق الإنسان على المستوى الدولي، تتم من خلاله مناقشة التقدم الحاصل في مجال حقوق الإنسان والتحديات الرئيسية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحترام الاختلافات، والمشاركة الاجتماعية، والحد من عدم المساواة، وإعداد الردود المناسبة على الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان الأساسية. والجدير بالذكر أن سكرتارية المنتدى العالمي لحقوق الإنسان كانت قد أعلنت في ختام الدورة الأولى للمنتدى، التي انعقدت بالبرازيل في دجنبر 2013، عن اختيار المغرب لاستضافة الدورة الثانية تقديرا للإصلاحات والإنجازات التي تحققت بالمملكة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

<http://www.devanture.net/news.php?id=342824>